

التحديات الاقتصادية تعجل بتغيير قواعد الاستثمار في الجزائر

منح الأجانب الملكية الكاملة في القطاعات غير الاستراتيجية يحفز مناخ الأعمال



الاستقرار الاجتماعي محرك الاستثمار

والبيروقراطية الإدارية التي تفاقمت خلال حقبة نظام الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، وأصبحت تحتاج لإصلاحات جذرية لمعالجة تراجع النمو والإنتاجية. ويخشى معظم المستثمرين المجازفة بالدخول في مشاريع استثمارية في الجزائر بسبب نقص ضمانات الحقوق القضائية، وطول مسار التقاضي الذي يعد من أكبر العقبات في بيئة الاستثمار في البلاد. وتتعامل السلطات مع عجز متزايد في الميزانية وعجز تجاري ناتج عن انخفاض إيرادات النفط والغاز التي تشكل حوالي 60 في المئة من ميزانية الدولة و94 في المئة من إجمالي إيرادات التصدير.

بتنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية في البلاد. وتشمل الإصلاحات الرئيسية تطوير الزراعة والصناعات خارج قطاع الطاقة وتحديث البنوك المملوكة للدولة واستحداث الخدمات المالية الإسلامية. وسبق أن أجرت الجزائر خلال السنوات العشر الماضية مراجعات لقانون النقد والقروض وقانون مكافحة الفساد وقانون حماية الملكية الفكرية، فضلا عن قانون المنافسة في إطار جهودها لتوفير مناخ ملائم للاستثمار. ويرى خبراء أن سياسات البلد فشلت في العقود الماضية في استقطاب الاستثمارات بسبب انتشار الفساد

الحكومة تهدف إلى إحياء الاقتصاد وتنويع مصادر التمويل لتعويض انهيار أسعار النفط وآثار تداعيات كورونا

التي كانت تحظى بها في قوانين الموازنات السنوية الماضية، دليل آخر على مساعي الحكومة لمسح كافة آثار التركة الاقتصادية الموروثة عن النظام لسابق. ويعد انتخابه في ديسمبر، وعد الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون مرارا

العديد من القوانين المرتبطة بحماية المستثمرين المحليين والأجانب، إضافة إلى النصوص المتعلقة بضمان مناخ مناسب للاستثمارات. وسبق أن قررت الحكومة رفع معدل الاقتطاع من المصدر للشركات الأجنبية العاملة بعقود تأدية خدمات في الجزائر من 24 في المئة إلى 30 في المئة بهدف تشجيعها على فتح مكاتب بالبلاد، فضلا عن إلغاء حق الشفعة واستبداله بالترخيص المسبق للاستثمارات الأجنبية، وإلغاء إلزامية تمويلها بالجوء إلى التمويلات المحلية. وتجمع المركبات المنشأة منذ العام 2014، من الامتيازات الضريبية والجمركية،

عجلت تداعيات جائحة كورونا وكبوة أسعار النفط بتغيير قواعد الاستثمار في الجزائر، حيث أجبرت الحكومة على تعديل أوتار مناخ الأعمال والتفكير جديا في السماح للأجانب بملكية كاملة في القطاعات غير الاستراتيجية لتحفيز الاستثمار، ما من شأنه جلب إيرادات جديدة تخرج البلد من مربع الريع النفطي.

وقال وزير المالية الجزائري، أمين بن عبد الرحمن، إن بلاده "تخطط لإصلاحات اقتصادية تسمح للمستثمرين الأجانب بملكية كاملة للمشاريع في القطاعات غير الاستراتيجية، وذلك في أحدث سلسلة إجراءات لتخفيف الضغط على الاقتصاد المعتمد على النفط".

وفي أوائل هذا العام، ألغت الجزائر قاعدة تمنع الأجانب من تملك حصص تزيد على 49 في المئة في إطار سعي البلد المحضو في منظومة أوبك إلى تحسين مناخ الاستثمار وتنويع اقتصاده بعيدا عن النفط والغاز.

وتقول الحكومة إن القطاعات الاستراتيجية تشمل بشكل أساسي النفط والغاز والتعدين والبنية التحتية للنقل مثل السكك الحديدية والموانئ والمطارات وكذلك صناعة الأدوية. وأبلغ بن عبد الرحمن البرلمان أن "التعديل الجديد يعفي المستثمرين الأجانب العاملين في قطاعات خارج تلك التي لها طبيعة استراتيجية من الالتزام بالشراكة مع طرف محلي".

وقال بن عبد الرحمن إن الحكومة تهدف إلى إحياء الاقتصاد الوطني وتقليل اعتمادها على النفط والغاز. ولعل ماثل هذا الإجراء، بمنح الملكية للمستثمرين الأجانب، جدلا واسعا داخل الأوساط السياسية في البلد، حيث يعتبر قرارا من شأنه التفرط في سيادة البلد على ثرواته في حين يطالب خبراء اقتصاد بضرورة منح تسهيلات إضافية للاستثمار.



أمين بن عبد الرحمن

إعفاء المستثمرين من إلزام الشراكة مع طرف محلي

وتعد تلك الخطوة التحرك الأول من نوعه للدولة النفطية العضو في منظومة أوبك في هذا المضمار، بعد أن شكلت لوبيات الأعمال المغربية من الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، جدارا عازلا أمام ذلك طلبة العقدين الماضيين. ومنعت الجزائر في تلك الفترة المستثمرين الأجانب من تملك حصص تزيد على 49 في المئة، حيث ظلت قطاعات كبيرة من الأنشطة الاقتصادية خاضعة لسيطرة الدولة.

وفي الوقت الحالي، يرى خبراء أن السلطة بدأت تتوجه إلى الاستثمار في الثروات الأخرى لتعويض ورقة النفط المتناقلة، وهي بصدد ترتيب الأراضية لإغراء الشركات الكبرى بالاستثمار في قطاعات المعادن والثروات الباطنية، التي تنوي استغلالها، على غرار الذهب واليورانيوم والحديد، وذلك عبر مراجعة الرقابة التشريعية لتصبح أكثر جاذبية.

وتعدّ الجزائر عضوا منذ 1989 في الاتفاقية الدولية المتعلقة بتطبيق قرارات التحكيم التجاري، حيث صادقت على

خسائر شركات الطيران 157 مليار دولار وفي تزايد

المسافرين إلى 1.8 مليار هذا العام من 4.5 مليار في 2019، وأن تتعافى جزئيا إلى 2.8 مليار العام المقبل. ومن المتوقع أن تتخفف الإيرادات من رحلات المسافرين والمقبل، لتزيد توقعاته للقطاع خفضا فابروس كورونا وإجراءات عزل طالت الأسواق الكبرى.

وكان الاتحاد توقع في يونيو أن تبلغ الخسائر 100 مليار دولار خلال العام، لكنه صار يتوقع عجزا بـ118.5 مليار في العام الجاري فقط و38.7 في عام 2021. وتبرز التوقعات القاتمة للتحديات التي لا تزال تواجه القطاع رغم أنباء تبعث على التفاؤل بشأن تطوير لقاحات لكوفيد - 19 التي من المقرر استمرار توزيعها عالميا على مدار العام المقبل. ونسبت رويترز لمدير عام إياتا الكسندر دو جونيكا قوله "لن يحدث التأثير الإيجابي الكبير على الاقتصاد ونشاط السفر الجوي قبل منتصف 2021". وتشير تقديرات إياتا إلى أنه من المتوقع أن

تتعد عدة أشهر. وستعاني بعض الشركات لتجاوز فصل الشتاء في نصف الكرة الأرضية نزوة الأزمة.

باريس - قال الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) الثلاثاء إن شركات الطيران في سبيلها لخسارة إجمالية بـ157 مليار دولار في العامين الحالي والمقبل، لتزيد توقعاته للقطاع خفضا فابروس كورونا وإجراءات عزل طالت الأسواق الكبرى.

وكان الاتحاد توقع في يونيو أن تبلغ الخسائر 100 مليار دولار خلال العام، لكنه صار يتوقع عجزا بـ118.5 مليار في العام الجاري فقط و38.7 في عام 2021. وتبرز التوقعات القاتمة للتحديات التي لا تزال تواجه القطاع رغم أنباء تبعث على التفاؤل بشأن تطوير لقاحات لكوفيد - 19 التي من المقرر استمرار توزيعها عالميا على مدار العام المقبل. ونسبت رويترز لمدير عام إياتا الكسندر دو جونيكا قوله "لن يحدث التأثير الإيجابي الكبير على الاقتصاد ونشاط السفر الجوي قبل منتصف 2021". وتشير تقديرات إياتا إلى أنه من المتوقع أن

تتعد عدة أشهر. وستعاني بعض الشركات لتجاوز فصل الشتاء في نصف الكرة الأرضية نزوة الأزمة.

الحظر الأميركي يُفقد هواوي صدارة مبيعات معدات التكنولوجيا

نمو بـ13.1 في المئة في النصف الأول من العام. وقال أحد المصادر إن الحكومة الأميركية لن يكون لديها أي سبب لفرض عقوبات على أونر بعد انفصالها عن هواوي. وأضاف المصدر أن أونر ستحتج في المستقبل عن المزيد من شركات الاستثمار مع إمكانية الإدراج في نهاية المطاف. واستغلت شركة سامسونغ للاتصالات الكورية الجنوبية من الحظر الأميركي على هواوي، حيث تمكنت من إزاحة منافستها الصينية من المرتبة الأولى في بيع الهواتف الذكية في العالم.

وفقدت مجموعة هواوي الصينية العملاقة للاتصالات مكانتها على رأس البائعين العالميين للهواتف الذكية في الربع الثالث من العام الجاري، بينما احتلت الصينية "شياومي" المرتبة الثالثة على اللائحة، حسب ما أعلنه مكتب الأبحاث "كاناليس". وابتعدت هواوي، التي تستهدفها عقوبات أميركية، في الربع الثالث من العام 51.7 مليون هاتف، أي أقل بـ23 في المئة على مدى عام. في الوقت نفسه، باعت منافستها الكورية الجنوبية سامسونغ 80.2 مليون جهاز، بزيادة 2 في المئة خلال عام واحد وأصبحت من جديد أول شركة مصنعة في العالم.

انعكس الحظر الأميركي على أداء عملاق التكنولوجيا الصيني هواوي حيث تفيد توقعات بأن مبيعات الشركة ستتقلص بفعل تقييد تحركاتها وتراجع حصتها من سوق المعدات والرقاقات التقنية.

نيويورك - يتوقع تقرير اقتصادي تراجع حصة شركة الإلكترونيات ومعدات الاتصالات الصينية هواوي من سوق الهواتف إلى نحو 4 في المئة خلال العام المقبل، وهو ما يمثل تراجعا كبيرا في مكانة الشركة التي كانت الأولى عالميا من حيث المبيعات في النصف الماضي. وبحسب تقرير مؤسسة تريند فورس لدراسات السوق الصادر الثلاثاء فإنه من المتوقع وصول حصة هواوي من سوق الهواتف خلال العام الحالي إلى 14 في المئة قبل أن تتراجع إلى 4 في المئة خلال العام المقبل.

وأشارت وكالة بلومبيرغ للأخبار إلى أن العقوبات الأميركية المتتالية ضد الشركة الصينية حرمتها من الحصول على تطبيقات أساسية للهواتف الذكية وكذلك من شركاء تصميم الرقائق والتصنيع مما أدى إلى عدم الاستفادة من أحدث التطورات التكنولوجية في هذا المجال.

وكانت هواوي قد أعلنت في وقت سابق من الشهر الحالي عن بيع علامتها التجارية للهواتف الذكية منخفضة التكلفة "أونر"، في محاولة لإنقاذ الوحدة التي تواجه صعوبات متزايدة بسبب العقوبات الأميركية.



الكسندر دو جونيكا

الاقتصاد ونشاط السفر الجوي لن يتعافيا قبل منتصف 2021

وتسببت جائحة كورونا في انهيار الطلب العالمي على السفر نتيجة إجراءات مشددة لمكافحة انتشار الوباء، ما كبد شركات الطيران خسائر كبيرة. ودفعت الجائحة بشركة الطيران الأوروبية إيرباص إلى تسريع العمالة، وطلبت من العاملين في الشركة وعددهم 135 ألفا الاستعداد لخفض أكبر للوظائف، وحذرت من بقائها على المحك في غياب تحرك فوري.

وتأثرت الشركات الأميركية من حظر ترامب وهوت أسعار أسهمها بنسبة أكبر من 20 في المئة، بينما صرحت شركة أميركان إيرلاينز، بأنه تم خفض المزيد من رحلاتها عبر الأطلسي منذ مارس مع نزوة الأزمة.

